

مركز OBSERVATORY HARMOON

حرمون

تقرير رصد مركز حرمون
للتطورات المعيشية والاقتصادية
في سورية

آذار/ مارس

2022



مركز حرمون
للدراستات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث حول الموضوعات السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، وتنمية الوعي الديمقراطي وقيم المواطنة المتساوية وحقوق الإنسان. وهو إحدى مؤسسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة.

مرصد حرمون:

يرصد «مرصد حرمون» أهمّ التغيرات في واقع الصراع في سورية، من جوانبه السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعيشية والاجتماعية، في مختلف الأطراف والمناطق، بغية خلق معرفة مواكبة تساعد الباحثين وتمدّ صانعي القرار بصورة عن أهمّ التطورات، ويستقي المرصد معلوماته من مصدر رئيسي هو راصدو مركز حرمون الميدانيون، ومن مصدر ثانوي هو المصادر المفتوحة الموثوقة المتاحة للجمهور.

تقرير رصد مركز حرمون للتطورات المعيشية والاقتصادية في سورية

آذار / مارس 2022



المحتويات

3	ملخص أولية لأبرز التطورات الاقتصادية والمعيشية خلال شهر آذار / مارس 2022
4	مؤشر الأوضاع المعيشية سورية بمختلف مناطق السيطرة
6	الأوضاع المعيشية في مناطق سيطرة المعارضة شمال سورية
9	الأوضاع المعيشية في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية (قسد)
12	الأوضاع المعيشية في مناطق سيطرة النظام
16	التهجير والنزوح واللجوء
17	رصد أوضاع اقتصاد النظام
19	النشاط الاقتصادي لإيران وروسيا وحلفاء النظام في سورية
21	ملحق السلع والخدمات المدرجة المشمولة بالمؤشر

خلاصة أولية لأبرز التطورات الاقتصادية والمعيشية خلال شهر آذار/ مارس 2022

تزداد معاناة السوريين المعيشية تعقيداً، مع تواصل سياسات النظام السوري المتخبطة اقتصادياً وخدمياً، وعدم قدرته على توفير احتياجات المواطنين من السلع والخدمات الأساسية، ومع تفشي الفساد في دوائر الدولة، وتراجع حجم ونوعية المساعدات التي كان يتلقاها من حلفائه الروس والإيرانيين، نتيجة انشغالهم بأزماتهم مع المجتمع الدولي، وإحجام الدول والشركات عن القيام باستثمارات جديدة في سورية، وعجز النظام عن الحصول على شركاء يمولون عملية إعادة الإعمار التي يروج لها، من دون حصول أي خطوة على هذا الصعيد.

وقد شهد سعر صرف الليرة بمقابل الدولار انخفاضاً هو الأكبر منذ 4 شهور، حيث سجّل الدولار سعر صرف بحوالي 3990 ليرة سورية، في نهاية آذار، مقارنة بسعر صرف بلغ 3695 ليرة للدولار الواحد نهاية شباط الماضي، وترافق هذا الانخفاض مع انخفاض من نوع آخر، تمثل في تراجع المحاولات الروسية والإيرانية للاستحواذ على مزيد من الهيمنة على قطاعات الاقتصاد السوري، وذلك لانشغال روسيا بأزمة غزوها لأوكرانيا وما تبعه من عقوبات دولية قاسية عليها، ولانحسار الاهتمام الإيراني بملف محادثات برنامجها النووي في فيينا.

وفي مناطق سيطرة المعارضة السورية، ومناطق سيطرة «الإدارة الذاتية» التي تهيمن عليها الميليشيات الكردية، يعاني السوريون تلك الأوضاع الصعبة نفسها، حيث تتحكم قوى الأمر الواقع العسكرية في الإيرادات العامة، وتفرض الرسوم والجبائية، من دون تقديم الخدمات الضرورية الكافية للسكان، المحليين والنازحين، وتغيب المشاريع الخدمية، وتعيش الأسواق حالة اضطراب وعدم استقرار في الأسعار وفي تدفق السلع، ويعاني السوريون قلة الأجور وانتشار البطالة وتراجع المساعدات الدولية، فضلاً عن توقّف كثير من المنظمات الدولية عن تقديم خدماتها الصحية والإغاثية والتعليمية في المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام.

وفي هذا السياق، أوضحت منظمة «العمل ضد الجوع» العالمية، في تقرير لها أواخر آذار/ مارس، أن عدد السوريين المعرضين لخطر الجوع بلغ مستويات قياسية عالية، وهو الأعلى منذ بدء مراقبة المنظمة للوضع الغذائي في سورية.

وأكد برنامج الأغذية العالمي أن التغييرات التي أقرّها النظام السوري على معايير الدعم الحكومي أثرت في 15% من الأسر السورية، أي أن نحو 600 ألف أسرة، لم تعد مؤهلة لتلقي الإعانات.

ونستعرض في ما يلي من التقرير أبرز التطورات الاقتصادية المعيشية في سورية، خلال شهر آذار/ مارس 2022.

مؤشر الأوضاع المعيشية سورية بمختلف مناطق السيطرة

يُعد مؤشر الأوضاع المعيشية برصد التغييرات التي تطرأ على أسعار 36 سلعة وخدمة أساسية تم تحديدها في الداخل السوري، وذلك عن طريق شبكة رصد تتوزع في مختلف الجغرافيا السورية، وتعتمد مبادئ وأصول الرصد المتعارف عليها دوليًا. يصنّف المؤشر قوائم الأسعار الواردة حسب مناطق توزع السيطرة، ويأخذ متوسط الأسعار في المحافظات المختلفة في كلّ منطقة سيطرة على حدة، ويعمل على تحليلها وتوضيح نسب الاختلاف على أساس شهري، ويوضّح أبرز المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر في حياة الناس بالداخل السوري.



مقارنة لأسعار المواد والخدمات الأساسية بين مناطق توزع

63-15

السيطرة في سورية - آذار/ مارس 2022

مناطق سيطرة قسد	مناطق سيطرة المعارضة	مناطق سيطرة النظام	
77%	85%	100%	وسطية أسعار المواد الغذائية والتبوية
30%	57%	100%	وسطية أسعار المحروقات
70%	95%	100%	وسطية أسعار الخدمات الطبية: أسعار الدواء وكشفية الطبيب
162%	109%	100%	وسطية أسعار الخدمات الأساسية: الإنترنت
117%	70%	100%	وسطية أسعار الإيجارات الشهرية

يظهر الجدول أعلاه نسب الفرق بين مناطق قسد والمعارضة مقارنة بمناطق النظام باعتبارها هي الأساس بالمقارنات بنسبة 100%

يُبيّن المؤشر الذي يقارن متوسط أسعار الفئات الأربعة المذكورة في الجدول، بين مناطق السيطرة المختلفة في سورية، والذي يتخذ من مستوى أسعار مناطق سيطرة النظام أساساً للمقارنة، لذا يوضع بنسبة 100%، أنّ متوسط أسعار المواد الغذائية والتموينية، في مناطق سيطرة المعارضة ومناطق سيطرة (قوات سوريا الديمقراطية/ قسد)، هو أقلّ من مناطق سيطرة النظام، ويعادل 85% و 77% منها على التوالي من أسعار مناطق سيطرة النظام، كما يُبيّن أن وسطي أسعار المحروقات ينقص في تلك المناطق عن متوسط أسعارها في مناطق سيطرة النظام، إذ تعادل 57% و 30% من متوسط أسعار مناطق سيطرة النظام، وتُظهر المقارنة أن متوسط أسعار الخدمات الطبية في مناطق سيطرة المعارضة ومناطق سيطرة (قسد) هو أقلّ من مناطق سيطرة النظام، ويبلغ 95% و 70% منها على التوالي. وتُظهر المقارنة أن وسطي أسعار خدمات الإنترنت في مناطق سيطرة المعارضة ومناطق سيطرة (قسد) هو أعلى من متوسط أسعارها في مناطق سيطرة النظام، إذ يبلغ 109% و 162% منها على التوالي. أما متوسط إيجارات المساكن فهو أقلّ في مناطق سيطرة المعارضة، ويبلغ 70% من متوسط إيجارات مناطق سيطرة النظام، وهو في مناطق (قسد) أعلى من متوسط إيجارات المساكن في مناطق سيطرة النظام، ويعادل 117% منها. ويتضمن الملحق المدرج في نهاية التقرير قائمة السلع والخدمات المشمولة بالمؤشر.



الأوضاع المعيشية في مناطق سيطرة المعارضة شمال سورية:

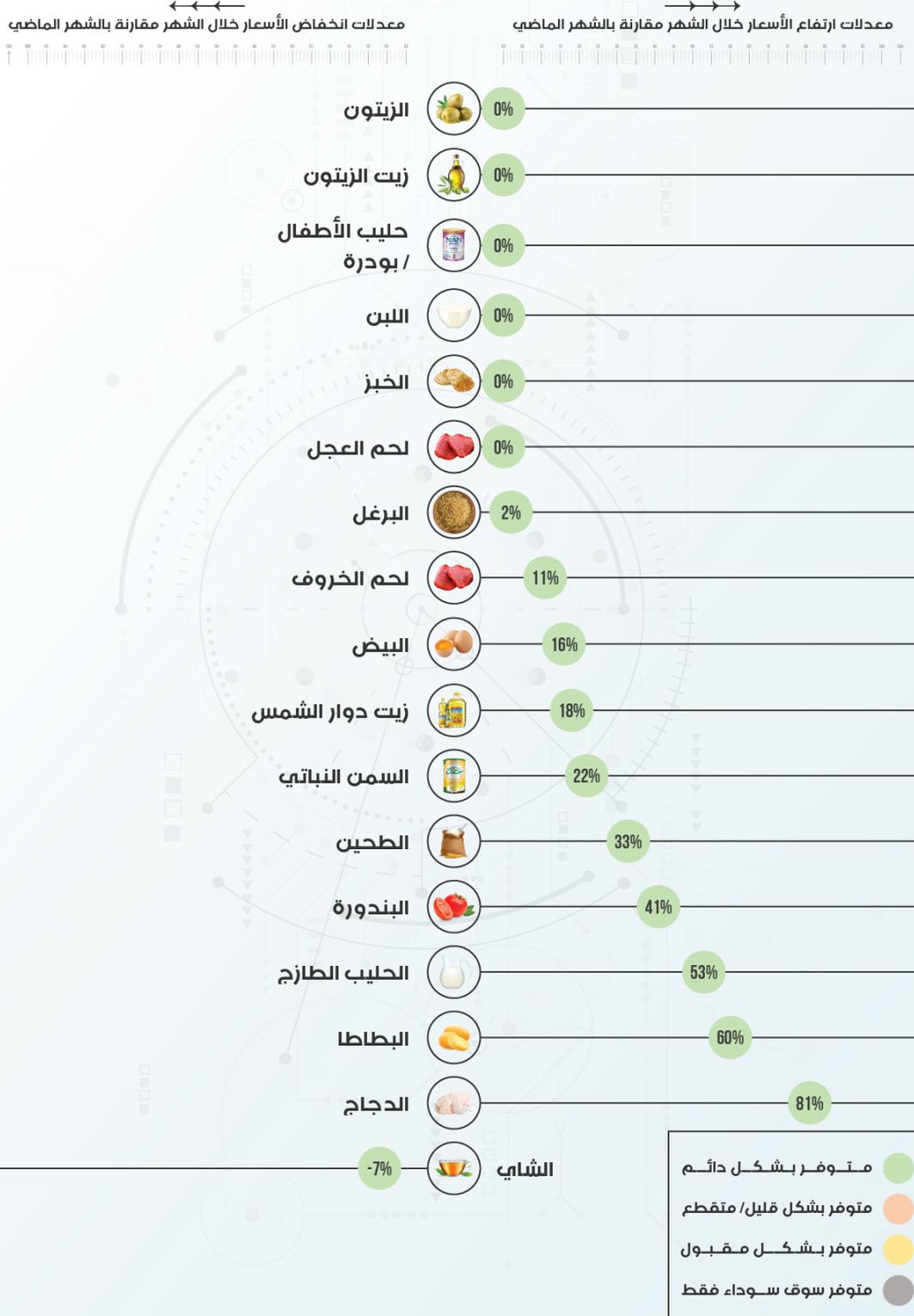
سجّل فريق راصدي مركز حرمون ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار معظم المواد الأساسية الغذائية وغير الغذائية، بنسب متفاوتة، خاصة في الأسبوع الأخير من آذار/ مارس، قبل أيام من حلول شهر رمضان المبارك، وتزامن ذلك الارتفاع مع قرار تركي بمنع تصدير سلع أساسية، وهي الحبوب والبقوليات والزيوت، إضافة للبدور والأعلاف، وتجلّى ذلك في ارتفاع اللحوم والبيض والشاي والسكر والألبان بأنواعها، والحبوب والبقوليات والزيوت النباتية والسمون بأنواعها، بالتزامن مع استمرار نقص المعروض من مادة السكر في الأسواق، خاصة في إدلب.

وكذلك ارتفعت أسعار مشتقات الوقود، بعد رفع شركة (وتد) للمحروقات التي تتحكم في سوق مشتقات الوقود في الشمال السوري أسعار المحروقات المستوردة، في 5 آذار، على إثر ارتفاع أسعار النفط العالمي نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث ارتفع سعر ليتر البنزين "مستورد أول" إلى 994 سنتاً، وليتر المازوت "مستورد أول" إلى 970 سنتاً، وسعر أسطوانة الغاز إلى 12 دولاراً و630 سنتاً.

ويعاني سكان مناطق سيطرة المعارضة كثرة انتشار البطالة، وضعف الحركة التجارية، نتيجة ضعف الأجور وعدم وجود مؤسسات اقتصادية وخدمية حكومية موحدة في هذه المناطق تنظّم حركة الأسواق والأسعار، ونتيجة تعدد الجهات التي تفرض الرسوم والضرائب، ووجود حكومتين: الأولى للائتلاف الوطني، والثانية لهيئة تحرير الشام، إلى جانب تحكّم الفصائل المسلحة المتنوعة في المعابر وإيراداتها.

وعلى صعيد آخر، دخلت شاحنات محملة بالمساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة إلى محافظة إدلب، في 30 آذار/ مارس، من معبر سراقب الواصل بمناطق سيطرة النظام، في حين تراجعت على نحو كبير حركة دخول قوافل المساعدات الأممية من معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا.

G3-17A مؤشر أسعار بعض السلع الغذائية في مناطق سيطرة المعارضة خلال آذار/ مارس 2022 مقارنة بالشهر الماضي

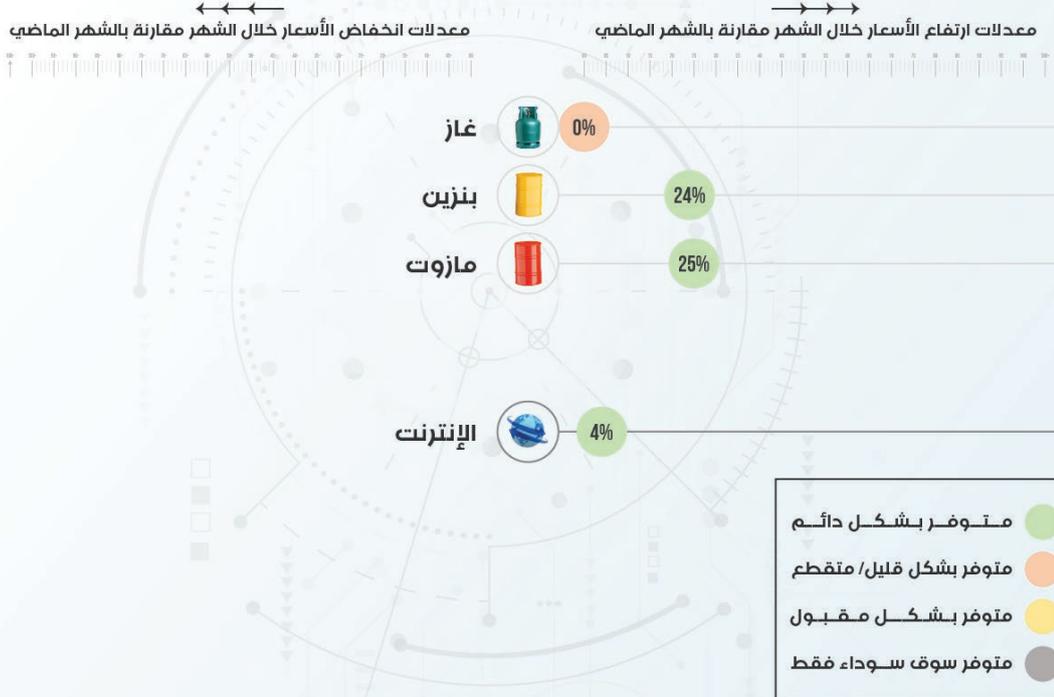




مؤشر أسعار مصادر الطاقة وبعض الخدمات الأساسية في مناطق المعارضة آذار/ مارس 2022 مقارنة بالشهر الماضي

G3-17B

المحروقات
خدمات أساسية



OBSERVATORY
HARMON

حرمون

الأوضاع المعيشية في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية (قسد)

باستثناء الأسبوع الأخير من شهر آذار، الذي ارتفعت فيه أسعار عدد من المواد الأساسية مع اقتراب شهر رمضان، شهدت الأسواق في مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية»، استقراراً في الأسعار، خلال آذار، مع نقص في المعروض لبعض المواد الأساسية، بالتزامن مع تصاعد التوتر الأمني بين الميليشيات الكردية، وقوات النظام، وهي القوى التي تتقاسم السيطرة على مناطق شمال شرق سورية.

وتجلى ارتفاع الأسعار، في مواد الخبز والطحين والرز والسمون والزيوت، مع تراجع طفيف في أسعار اللحوم لضعف الإقبال على الشراء بفعل تراجع الحركة التجارية في الأسواق، وضعف القدرة الشرائية للسكان.

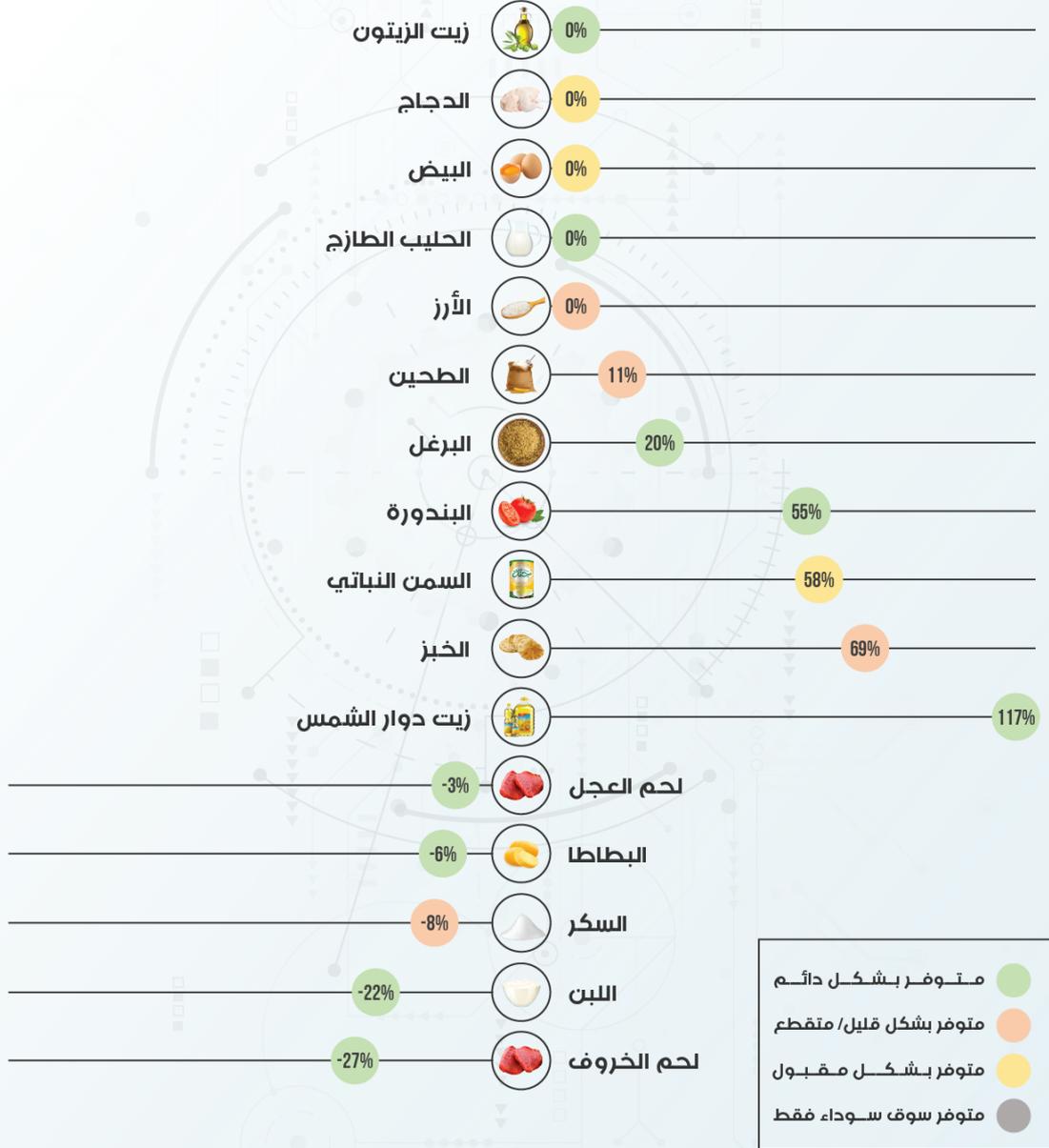
وفي الأثناء، شهدت محافظة دير الزور، في شهر آذار/ مارس، وقفات احتجاجية عدة، بسبب عدم تسليم مخصصات المدنيين من المحروقات، وبسبب ملفات الفساد في مؤسسات «الإدارة الذاتية» شمال شرقي سورية، وتركزت هذه الاحتجاجات في بلدة «أبو حمام» بمنطقة الشعيطات، وبلدة العزبة شرقي محافظة دير الزور، كما نفذ معلمو مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية» في شمال وشرقي سورية إضراباً، مطالبين برفع أجور المعلمين وتحسين العملية التعليمية.

مؤشر أسعار بعض السلع الغذائية في مناطق سيطرة قسد خلال آذار / مارس 2022 مقارنة بالشهر الماضي

G3-18A

←←← معدل انخفاض الأسعار خلال الشهر مقارنة بالشهر الماضي
→→→ معدل ارتفاع الأسعار خلال الشهر مقارنة بالشهر الماضي

مواد غذائية وتموينية



مؤشر أسعار مصادر الطاقة وبعض الخدمات الأساسية في مناطق قسد آذار / مارس 2022 مقارنة بالشهر الماضي

G3-18B

←←← معدل انخفاض الأسعار خلال الشهر مقارنة بالشهر الماضي
→→→ معدل ارتفاع الأسعار خلال الشهر مقارنة بالشهر الماضي

المحروقات
عقارات

خدمات أساسية



● متوفر بشكل دائم
● متوفر بشكل قليل / متقطع
● متوفر بشكل مقبول
● متوفر سوق سوداء فقط

الأوضاع المعيشية في مناطق سيطرة النظام

واصلت حكومة النظام السوري سياسات التخبط في إدارة الشؤون الاقتصادية والخدمية، وضبط الأسواق، حيث ارتفعت أسعار معظم السلع الأساسية، ولا سيما المحروقات، فبلغ سعر أسطوانة الغاز المنزلي 150 ألف ليرة، والغاز الصناعي مبلغ 180 ألف ليرة، وامتدت أزمة المحروقات إلى مادة المازوت، خاصة أن الدفعة الثانية عبر «البطاقة الذكية» لم تُوزَّع، ووصل سعر ليتر المازوت في السوق السوداء إلى 3750 ليرة، وتكلفة البنزين إلى 90 ألف ليرة.

وبسبب نقص المواد البترولية، شهدت معظم المحافظات الخاضعة لسيطرة النظام السوري أزمة نقل خانقة، بسبب نقص مادة المازوت وارتفاع سعر الليتر من 2500 إلى 4500 ليرة.

وذكرت مصادر في حكومة النظام السوري أن مخزون القمح والطحين لا يكفي لأكثر من 20 يومًا، بالتزامن مع إعلان معاون وزير الاقتصاد أن حكومته «أتاحت استيراد القمح والطحين للجميع ومن جميع المصادر، لتفادي أي نقص في البلاد»⁽¹⁾. وقدّرت (الفاو) أن إنتاج سورية من القمح في عام 2021 كان أقلّ من الاحتياجات المتوقعة بحوالي 1.6 مليون طن، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تعرض سورية لجفاف حاد.

وكان مسؤول في وزارة الزراعة كشف عن انخفاض المساحات المزروعة بالقمح للموسم الحالي 2022، بسبب تأخر الأمطار، والإحجام عن الزراعة البعلية في بداية الموسم. وبلغت المساحة المزروعة 1.2 مليون هكتار، وهي أقلّ من العام الماضي إذ كانت 1.5 مليون هكتار⁽²⁾.

ورفعت «المؤسسة العامة للأعلاف» في حكومة النظام أسعار الأعلاف المدعومة، بحجة أن الارتفاع عالمي وسببه «الأزمة الأوكرانية». وكان كيلو الذرة الصفراء في المؤسسة يباع بـ 1200 ليرة، وأصبح بـ 2800، وكيلو كسبة فول الصويا كان سعره 2200 ليرة، وأصبح بـ 3600 ليرة سورية، وتسبب ارتفاع سعر الأعلاف والطقس البارد ونقص التغذية في نفوق عدد كبير من الأغنام في محافظات عدة، وفي أقلّ من أسبوعين ارتفعت أسعار البقوليات بنسبة 40 %، ووصل سعر كيلو البرغل إلى 5500 ليرة، وسعر كيلو العدس إلى 6000 ليرة.

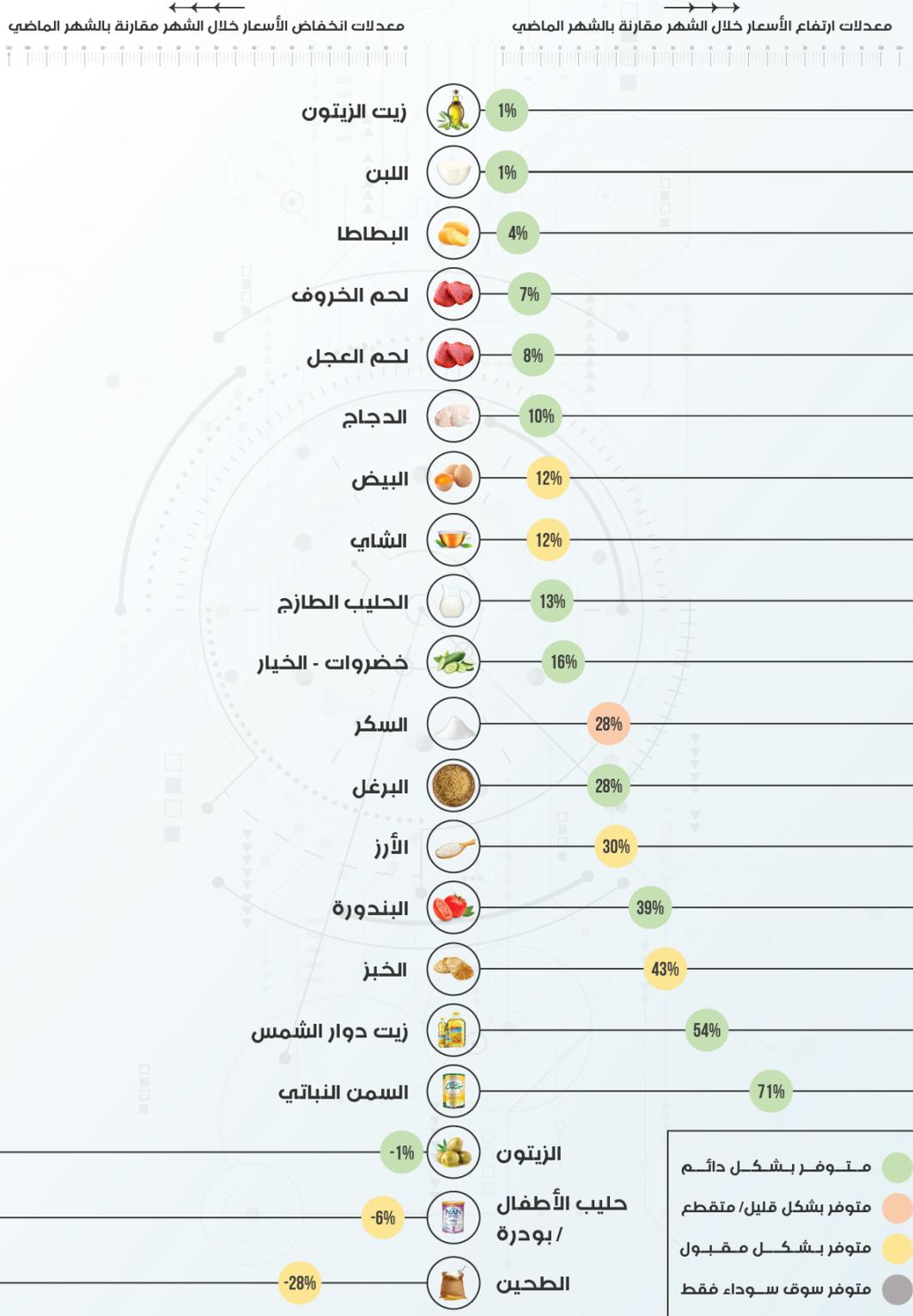
كما ارتفعت أسعار مواد البناء والإكساء في سورية، نتيجة تأثير الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث بلغ سعر طنّ الحديد ثلاثة ملايين و900 ألف ليرة سورية، وشهد سوق العقارات حالة جمود وركود، وانخفضت أسعار العقارات في العاصمة دمشق بنسبة 15 بالمئة، بحسب مصادر إعلامية موالية للنظام.

(1) <https://www.syria.tv160287/>

(2) <https://www.syria.tv157789/>

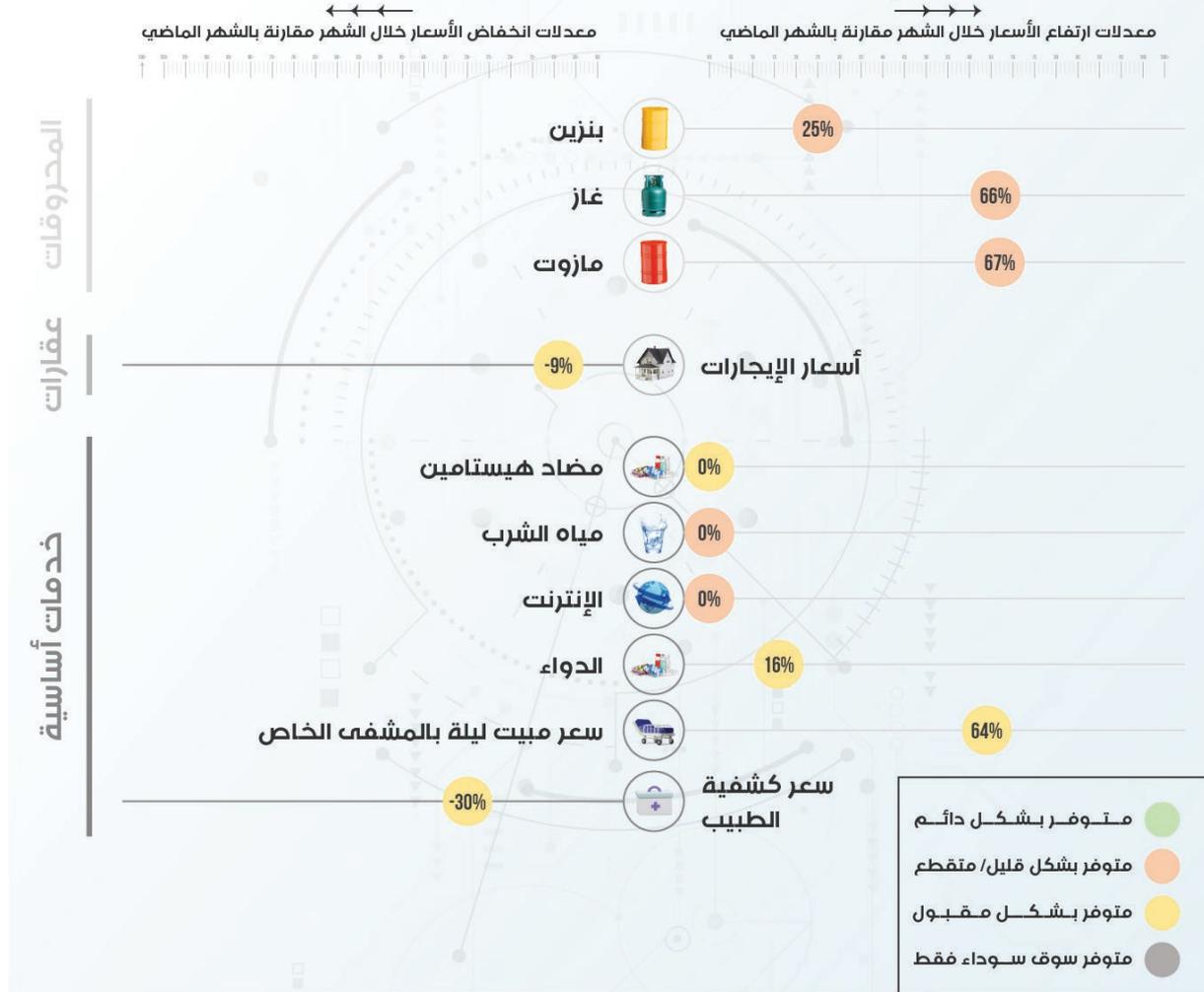
مؤشر أسعار بعض السلع الغذائية في مناطق سيطرة النظام خلال آذار / مارس 2022 مقارنة بالشهر الماضي

G3-16A



مؤشر أسعار مصادر الطاقة وبعض الخدمات الأساسية في مناطق النظام آذار / مارس 2022 مقارنة بالشهر الماضي

G3-16B



مع ازدياد الأحوال المعيشية والاجتماعية والصحية للسوريين سوءاً، في مناطق سيطرة النظام السوري، تراجعت حركة الأسواق على نحو لافت، فقد أكد رئيس سوق البزورية في دمشق محمد نذير السيد حسن، في تصريح إعلامي في 21 آذار/ مارس، أن السوق يشهد حالة اضطراب وعدم استقرار، نتيجة اختفاء كثير من المواد التموينية التي تمس حياة المستهلك، ما أدى إلى ارتفاع أسعارها ارتفاعاً قياسياً، إن وجدت لدى الباعة، موضحاً أن حالة من الانكماش تسيطر على السوق، وأن بعض المحال تفتقد أكثر من 50 بالمئة من موادها، وكان ذلك سبباً لإغلاق كثير من المحلات وتوقفها عن العمل وتسريح العاملين فيها.

وبالتزامن مع ذلك، تغيب الرقابة الحكومية عن الأسواق، ويزداد اختلاف سعر المواد بين محل وآخر، وينعكس فساد ممارسات دوريات الرقابة على أصحاب المحلات من صغار التجار، وقد تسبب ضعف حركة الشراء وارتفاع أسعار خدمات النقل في انخفاض واردات سوق الهال بدمشق بنسبة 70%، حسب تصريح عضولجنة سوق الهال أسامة قزير.

وتسبب سوء الأحوال المعيشية للمواطنين وفساد الأجهزة الحكومية في انتشار جرائم غريبة، حيث تحدّث عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق مازن غراوي، عن انتشار جرائم سرقة أغطية الريكارات "الفونت"، وبيعها كحديد خردة!

على صعيد الصحة، ما تزال أعداد من تلقى جرعة اللقاح المضاد لفيروس كورونا قليلة، حيث أعلنت مديرة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة بحكومة النظام، أن عدد الأشخاص الذين تلقوا اللقاح بشكل كامل لم يتجاوز مليون و100 ألف شخص، وأن عدد متلقي الجرعة الأولى فقط وصل إلى مليون و900 ألف، وعدد متلقي جرعة داعمة معززة بلغ نحو سبعة آلاف شخص.



التهجير والنزوح واللجوء

ما زالت مأساة اللجوء والنزوح السوري تُعدّ أكبر أزمات السوريين، داخل سورية وخارجها، وتنهت بعض المنظمات الدولية إلى المعاملة التمييزية ضد اللاجئين السوريين في أوروبا، مع بروز مأساة اللاجئين الأوكرانيين خلال الشهر الماضي، والاستجابة التفضيلية لاحتياجاتهم على حساب غيرهم من اللاجئين. ومع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية التركية، المقرر إجراؤها في حزيران/ يونيو 2023، تتزايد محاولات إقحام ملف اللجوء السوري في التنافس الانتخابي بين القوى السياسية التركية، ما يعقد أوضاع اللاجئين السوريين أكثر، ويضعهم في مواجهة حملات تدعو لترحيلهم، والتضييق عليهم.

وأشارت منظمة (هيومن رايتس ووتش)، في تقرير لها في 16 آذار/ مارس، إلى أن الدنمارك تميّز في المعاملة بين اللاجئين الأوكرانيين والسوريين، وتسحب الإقامة من اللاجئين السوريين لإجبارهم على العودة إلى سورية. ودعت الأمم المتحدة إلى توفير الحماية للاجئين من دون تفرقة، ومن ضمنهم القادمون من سورية واليمن وأثيوبيا، ومن بلدان ومناطق أخرى.

وما زال اللاجئين السوريون يتعرضون للموت في البحار في رحلة الهرب من جرائم نظام بلادهم وتضييق الدول المحيطة ببلادهم، فقد توفي نحو 12 لاجئاً قبالة السواحل التونسية، في أثناء محاولتهم عبور البحر المتوسط إلى إيطاليا، في 18 آذار/ مارس، معظمهم سوريون.

وفي تركيا، أوقفت إدارة الهجرة وثائق آلاف اللاجئين السوريين ممن يتمتعون بالحماية المؤقتة. وتسبب ذلك في إرباك قانوني كبير لهم، وفي حرمانهم من الحصول على الخدمات الصحية المقررة لهم. وأوضحت رئاسة الهجرة التركية أن الرسائل التي وصلت إلى سوريين، بخصوص إيقاف هوية «الحماية المؤقتة» (الكملك)، هي إجراء للتأكيد على ضرورة تحديث البيانات وتثبيت عناوين السكن.

وبالمقابل، عاد 43 سورياً إلى الأراضي التركية، في 25 آذار/ مارس، بعد شهرين من ترحيلهم إلى مناطق الشمال السوري بالرغم من امتلاكهم وثائق قانونية، ليصبح مجموع الذين استطاعوا العودة 55 شخصاً، خلال شهر آذار.

وعلى صعيد آخر، قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، في 2 آذار/ مارس، في أثناء لقائه نظيره الأردني أيمن الصفدي، إن بلاده ترغب في تنظيم مؤتمر حول العودة الطوعية للاجئين السوريين، وإن تركيا تعمل مع الأردن من أجل عودة السوريين الطوعية إلى بلادهم.

وأعلن رئيس إدارة الهجرة في وزارة الداخلية التركية، صواش أونلو، في جلسة بعنوان «دور المجتمع الدولي في إدارة تدفقات اللاجئين: سورية وما بعدها»، في منتدى «الدوحة 2022»، عودة نحو 500 ألف سوري إلى «المناطق الآمنة» في الشمال السوري بشكل طوعي.

رصد أوضاع اقتصاد النظام:

واصلت حكومة النظام السوري تخبطها في قراراتها الاقتصادية والخدمية، وأدى ذلك إلى ارتفاعات جديدة في أسعار السلع والخدمات، حيث أقرت حكومة النظام خطة وبرامج تنفيذية لتحديد أولويات الإنفاق في مواجهة تداعيات أزمة حرب روسيا على أوكرانيا، فقررت الحكومة وقف تصدير عدد من المواد الغذائية الأساسية لمدة شهرين، بهدف تأمين حاجة السوق المحلية، كما مدّدت حكومة النظام قرار وقف استيراد عدد من المواد حتى نهاية العام، ومنها جبنة شيدر وإكسسوارات الموبايلات والمكيفات المنزلية والمواسير والأنابيب المعدنية المنتجة محلياً والسيراميك والهواتف.

وقد اشتكى عدد من التجار من سياسات الدولة المتحيزة إلى كبار التجار على صعيد منح رخص الاستيراد، وهو ما أكده عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، إذ قال: إن إجراءات تمويل المستوردات أدت إلى خروج العديد من المستوردين من السوق، لمصلحة قلة من الذين يمتلكون ملاءات مالية كبيرة.

وفي إطار السعي لرفع خزينة الدولة بالسيولة النقدية، رفع النظام رسوم المغادرة المفروضة على السوريين المغادرين عشرة أضعاف، ليصبح رسم المغادرة 5 آلاف ليرة سورية عن كل شخص يغادر عن طريق أحد المنافذ البرية أو البحرية بدلاً من 500 ليرة، و20 ألف ليرة عن كل سيارة خاصة تغادر عن طريق أحد المنافذ البرية أو البحرية بدلاً من ألفي ليرة. وفي محاولة لتشجيع المواطنين على دفع رسوم إضافية في العمليات العقارية، أصدر بشار الأسد، في 13 آذار، القانون رقم "6" لعام 2022، بتخفيض نسبة المساهمة النقدية في دعم التنمية المستدامة بالنسبة لرسوم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري ورسم الطابع المرتبط بها، لتصبح 10% بدلاً من 30%.

وعلى صعيد آخر، يسعى النظام السوري عبر تصريحات مسؤوليه إلى الإيحاء بوجود حركة خدمات وتنمية نشطة، ليظهر من هذه التصريحات ضالة الإنجازات وعدم تحقيق أي تقدم فعلي، حيث كشف مدير فرع المنطقة الشمالية للشركة العامة للبناء والتعمير، في مطلع آذار/ مارس، عن المشاريع المنفذة خلال العام الماضي وعددها 25 مشروعاً، تضمنت 8 مشاريع صيانة وإعادة تأهيل مدارس في المدينة والريف، إلى جانب مشاريع خدمية في بعض مجالس المدن والبلديات، وفي المدينة الصناعية "الشيخ نجار"، وفي المدينة الجامعية، بنسبة تنفيذ 154%، متفاخراً بأن قيمة هذه المشاريع تصل إلى نحو 5 مليارات ليرة سورية، أي حوالي 1.3 مليون دولار فقط، وهو رقم يكشف ضالة هذه الإنجازات.

وفي 9 آذار، أشار تقرير لاتحاد غرف الصناعة، حول عدد المنشآت التي تم تنفيذها والمرخصة حسب قوانين الاستثمار، إلى تنفيذ 634 منشأة حرفية خلال العام الماضي، برأسمال بلغ 8 مليارات و906 ملايين ليرة، وقيمة آلات بلغت 5 مليارات و903 ملايين ليرة، توزعت على قطاعات الصناعات الهندسية والغذائية والكيميائية والنسجية، وشملت أغلب المحافظات السورية، في حين تم تنفيذ 776 منشأة صناعية على القانون 21 لعام 1958، برأسمال 247 ملياراً و214 مليوناً، وقيمة آلات 26 ملياراً و680 مليون ليرة، وتوزعت على القطاعات الصناعية الأربعة في أغلب المحافظات، ويتبين من الأرقام التي عرضها التقرير والتي لا يتجاوز مجموعها 10 مليون دولار، ضآلة الاستثمارات المعلنة، وضعف تأثيرها في تنشيط الاقتصاد السوري المنهار، بفعل تسخير ميزانية الدولة لصالح حرب النظام على الشعب السوري، وتفشي الفساد في مفاصل الدولة، وفي هذا السياق، كشفت عمليات الجهاز المركزي للرقابة المالية على أعمال فرع المصرف التجاري بدرعا، عن وجود نقص في الصندوق، بحدود 450 مليون ليرة سورية، نتيجة عمليات تلاعب واختلاس قام بها أمين الصندوق في عمليات الإيداع. وتم إيقاف مديري الجرد مع متابعة التحقيق.

وجدّد وزير النفط في حكومة النظام وعوده بحلّ مشكلة النقص الحاد في الغاز المنزلي، وكشف في تصريحات إلى وسائل إعلام موالية للنظام عن وصول 3 ملايين برميل نפט من إيران شهرياً، وأن كمية النفط المستخرجة غرب الفرات راوحت بين 16-30 ألف برميل يومياً، ما يطرح تساؤلات عن سبب نقص المعروض من مشتقات النفط في السوق السورية، في حال كانت هذه الأرقام صحيحة.

وشهد شهر آذار/ مارس تطوراً لافتاً، تمثل في دخول حزب البعث سباق الحصول على حصة في سوق الاستثمار السياحي، حيث جرى في 23 آذار افتتاح مشروع إعادة تأهيل فندق مدينة الياسمين في المزة بدمشق، بتكلفة 8 مليار ليرة، على أن يؤمن 200 فرصة عمل، والفندق يملكه حزب البعث، وأعاد تأهيله بالشراكة مع رجل الأعمال السوري وائل نصري.

النشاط الاقتصادي لإيران وروسيا وحلفاء النظام في سورية

لم يسجل في شهر آذار/ مارس دخول أي نشاط استثماري خارجي على السوق السورية، مع غياب محاولات روسيا الهيمنة على مزيد من القطاعات الاقتصادية السورية، واقتصرت النشاط الإيراني على تصريحات إعلامية ولقاءات على مستوى منخفض التمثيل، حيث أكد مدير «الغرفة التجارية المشتركة الإيرانية السورية»، من الجانب الإيراني، كيوان كاشفي، أن «القطاع الخاص الإيراني لديه الرغبة والإمكانات الكافية لدخول الأسواق السورية»، مشيراً إلى أن «الغرفة المشتركة تبذل جهوداً حثيثة لتسهيل دخول المستثمرين الإيرانيين إلى سورية»، وأن الغرفة «تعمل على إزالة كل العقبات التي يمكن أن تعرقل التعاون الاقتصادي مع سورية». وفي مطلع آذار، عقدت مباحثات بين مجلس إدارة غرفة صناعة حلب مع وفد اقتصادي إيراني برئاسة حسن بور (رئيس نقابات التجار والاقتصاديين في إيران) حول مجالات التعاون الاقتصادي والصناعي المشترك وسبل توسيعها، وفي 6 آذار، تم إطلاق رحلة مباشرة بين مدينتي مشهد ودمشق، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين المؤسسة العامة للطيران المدني السوري والطيران الإيراني، تسمح لكل طرف بتشغيل 60 رحلة طيران أسبوعياً واستخدام مطارات البلدين.

وكذلك تم توقيع ثلاثة بروتوكولات تعاون زراعي سوري إيراني، بين وفد غرفة الزراعة السوري في أثناء زيارته لإيران، وجامعات ومؤسسات البحث العلمي الزراعية في إيران، في 23 آذار.

وفي 21 آذار، وقّعت سلطنة عمان وإيران والنظام السوري مذكرة تفاهم، خلال وجود وفد غرفة الزراعة السورية بإيران، شملت إنشاء مصنع لتوضيب اللحوم الحمراء والدجاج، إضافة إلى إنشاء مزارع سمكية، ومداجن لإنتاج اللحوم والبيض، إضافة إلى نقل تكنولوجيا نانو في الزراعات النباتية وإحداث مشروع خدمات للمزارعين تقدم خدمات الزراعة للفلاحين، على أن يتم تأسيس الشركة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع المذكرة.

وفي 29 آذار، بحث رجال أعمال صرب توفر فرص استثمارية في طرطوس، خلال لقاء جمعهم مع محافظ طرطوس وسفير صربيا بدمشق.

وفي تطوّر لافت، على صعيد علاقات النظام السوري مع منظمات دولية ووكالات الأمم المتخصصة، عقد وزير الإدارة المحلية والبيئة ورئيس اللجنة العليا للإغاثة في النظام السوري، حسين مخلوف، جلسة مباحثات مع الممثل بالإنابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في سورية كارين دادوريان، حول سبل تطوير آليات العمل وتعميق التعاون المشترك بين الجانبين في المجال الإنساني، وصولاً إلى مرحلة التعافي.

وفي دمشق، التقى وزير الزراعة السوري مدير مكتب منظمة (العمل ضد الجوع) الإسبانية، داريوس فيتيك، الذي أشار إلى تنفيذ نحو 20 مشروعاً إغاثياً وتنموياً في سورية خلال السنوات الأخيرة للأسرة الريفية الفقيرة تحديداً والمزارعين، مؤكداً أن هناك مشاريع مستقبلية مستمرة، ومدة المشروع لا تتجاوز العام والعام والنصف.

وفي 17 آذار، وقّع كلٌّ من وزير السياحة في النظام السوري والسفير الباكستاني في سورية مذكرة تفاهم لتطوير السياحة المشتركة والتعاون السياحي، وأجرى وزير الاقتصاد محمد سامر الخليل مباحثات مع سفير البرازيل بدمشق فابيو فاز بيتالوكا، في سياق السعي لتنشيط العلاقات التجارية بين البلدين وتبادل زيارات الوفود ورجال الأعمال والمستثمرين.



ملحق السلع والخدمات المدرجة المشمولة بالمؤشر

المحروقات ومصادر الطاقة	الأعلاف	الخدمات الأساسية	العقارات	مواد غذائية وتموينية
الغاز	الشعير	الإنترنت	إيجارات المساكن	خضروات: بندورة
البزین	التبن	الكهرباء	أسعار بيع المساكن	خضروات: بطاطا
المازوت		مياه الشرب		خضروات: خيار
		مياه الصرف الصحي		خضروات: الزيتون
		كشفية الطبيب		مواد تموينية: الرز
		مبيت ليلة بالمشفى		مواد تموينية: البرغل
		الأدوية: مسكن آلام		مواد تموينية: السكر
		الأدوية: مضاض هيدستامين		مواد تموينية: الطحين
		مضاض إسهال		لحوم: لحم الخروف
				لحوم: لحم العجل
				لحوم: دجاج
				الخبر
				زيت الزيتون
				زيت دوار الشمس
				الحليب الطازج
				حليب الأطفال (بودرة)
				البيض
				السمن النباتي
				اللبن
				الشاي

ملاحظة: إن المؤشر المعتمد في هذا التقرير يقوم على ستة وثلاثين سلعة وخدمة مذكورة في هذا الجدول، وقد تم اختيارها كونها تشكل الاحتياجات الأساسية في الحياة اليومية.

harmoon.org

OBSERVATORY
HARMOON

حرمون

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon Arařtırmalar Merkezi

Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996

Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055

Tel. +90 (212) 524 04 05